أنواع القياس وما يجوز منه لله سبحانه وتعالى

أصول الفقه وقواعده

القياس أنواع:

– منه قياسُ تمثيلٍ، وهو إلحاقُ الفرعِ بالأصلِ لوجودِ العلَّةِ. وهذا النَّوعُ من القياسِ لا يمكنُ أن يُستعمَلَ في حقِّ اللهِ؛ لأن اللهَ– جلَّ وعلا يقولُ عن نفسه: **{ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}** [الشورى: 11].

– ومنه قياسُ الشمولِ وهو المعروفُ عندَ المناطِقَةِ بالاستدلال بالكليِّ على الجزئيِّ بواسطةِ اندراجِ ذلك الجزئيِّ مع غيرِهِ تحتَ هذا الكُليِّ، وهذا مبنيٌّ على استواءِ الأفرادِ المندرجةِ تحتَ الكليِّ بحيثُ تشملُها قاعدةٌ كليَّةٌ تتساوَى فيها أفرادُها، ولا يمكِنُ استعمالُ هذا القياسِ بالنسبةِ للهِ؛ لأنه لا يَنْدَرِجُ مع غيرِهِ تحتَ قاعدةٍ أو تحتَ عمومٍ، تعالى اللهُ عما يقولون علوًّا كبيرًا، فلا مساواةَ بينَ اللهِ وبينَ خلقِه.

– ومنه قياسُ الأَوْلَى، وهذا النوع من الأقيسة يُستَعْمَلُ في حقِّ اللهِ، قال تعالى: **{وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى}** [النحل: 60]، فإذا أثبَتْنَا أيَّ كمالٍ للمخلوقِ وأمكَنَ أن يتَّصِفَ به الخالقُ، فالخالقُ أَوْلَى به من المخلوقِ، فالمخلوقُ يُمْدَحُ ويُثْنَى عليه، واللهُ له الحمدُ المطلقُ والكمالُ المطلقُ من جميعِ الوجُوهِ. لكن هناك من الكمالاتِ بالنسبةِ للمخلوقين ما لا يُمْكِنُ أن يتَّصِفَ به الخالقُ؛ فالولدُ كمالٌ بالنسبةِ للمخلوق، لكنه ليس كمالًا بالنسبةِ للهِ؛ لأن هذا نقصٌ، وقد جاءَ النصُّ بنفيِه عن اللهِ. كما في قوله تعالى: **{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}** [الإخلاص: 3].